

12-5-2022

## أثر قاعدة التأسيس أولى من التأكيد في بناء المعنى التفسيري دراسة تفسيرية تطبيقية – The Effect of “the Foundation is More Important than Emphasizing” in the Construction of the Explanatory Meaning: An Applied Explanatory Study

Nazir Al-Shariri  
yarmouk University, nsharyri@yu.edu.jo

Omar Hammad  
Middle East University

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois>

 Part of the [Islamic Studies Commons](#)

### Recommended Citation

Al-Shariri, Nazir and Hammad, Omar (2022) "أثر قاعدة التأسيس أولى من التأكيد في بناء المعنى التفسيري - دراسة تفسيرية تطبيقية - The Effect of “the Foundation is More Important than Emphasizing” in the Construction of the Explanatory Meaning: An Applied Explanatory Study," *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 18: Iss. 4, Article 13.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol18/iss4/13>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact [rakan@aarj.edu.jo](mailto:rakan@aarj.edu.jo), [marah@aarj.edu.jo](mailto:marah@aarj.edu.jo), [u.murad@aarj.edu.jo](mailto:u.murad@aarj.edu.jo).

## أثر قاعدة التأسيس أولى من التأكيد في بناء المعنى التفسيري - دراسة تفسيرية تطبيقية -

د. عمر حماد\*\*

د. نذير الشرايري\*

تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٢/٠٢/١٥ م

تاريخ وصول البحث: ٢٠٢١/٠٩/٢٠ م

### ملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن كيفية تعامل المفسرين مع قاعدة التأسيس أولى من التأكيد، موافقة أو مخالفة للقاعدة مع الوقوف على الأسباب التي دعته لهذه المخالفة. وقام الباحثان باستقراء عدد من الآيات التي وقف عندها بعض المفسرين وتحليل استنباطاتهم وبيان ما يتفق منها مع القاعدة وما يخالفها مستخدمين المنهج الاستدلالي الترجيحي. ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة أن العمل بالقاعدة لا يقف عند آيات الأحكام، بل يشمل آيات القصص وآيات دلائل القدرة وغيرها. ومنها أن بعض المفسرين رجح ما لا يتفق والقاعدة لاعتبارات متعددة بينتها الدراسة، منها ثبوت حديث صحيح أو سبب نزول صحيح يرجح معنى يخالف القاعدة، ومنها اعتماد بعض المفسرين على القراءات الشاذة في تقرير معنى يخالف القاعدة. **الكلمات المفتاحية:** التأسيس، التأكيد، أصول الفقه، تفسير القرآن.

## The Effect of “the Foundation is More Important than Emphasizing” in the Construction of the Explanatory Meaning: An Applied Explanatory Study

### Abstract

This study aims to explore the way interpreters use the rule of “the foundation is more important than emphasizing,” whether confirming or validating it, highlighting the causes of such violation. The researchers extrapolated a number of verses that some interpreters stopped at, analyzed their deductions, and indicated what is consistent with the rule and what contradicts it, using the weighted inferential approach. One of the most important findings of the study is that applying the rule does not stop at the verses of rulings, but rather includes the verses of stories and the verses of evidence of power, among others. Among them is that some interpreters gave preference to what does not agree with the rule due to various considerations showed in the study, including the proof of a true hadith or the reason for an authentic revelation that favors a meaning that contradicts the rule, and among them is the reliance of some interpreters on abnormal

\* أستاذ مساعد، جامعة اليرموك – nsharyri@yu.edu.jo

\*\* أستاذ مساعد، جامعة الشرق الأوسط.

readings in determining a meaning that contradicts the rule.

**Keywords:** Foundation, Confirmation, Principles of Jurisprudence, Interpretation of The Holy Qur'an.

## المقدمة.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان، وبعد؛ بات من المعلوم أن الجمع بين أقوال المفسرين أو الترجيح بينها لا بد له من وقواعد واضحة يسير عليها المفسر في تحليله لمضامين الآيات القرآنية. ومن ذلك قاعد التأسيس أولى من التأكيد التي تعدّ قاعدة من قواعد أصول التفسير ومن قواعد الترجيح. وجاء هذا البحث ليبين موقف بعض المفسرين من هذه القاعدة موافقة ومخالفة مع الكشف عن القرائن التي استند إليها من وافق ومن خالف القاعدة محل البحث.

وجاءت هذه الدراسة في تمهيد ومبحثين، وقف الباحثان في التمهيد مع تعريف التأسيس والتأكيد لغة واصطلاحاً بينما جاء المبحث الأول لبيان موقف بعض المفسرين وبعض الأصوليين من هذه القاعدة. وجاء المبحث الثاني للوقوف على الأمثلة التطبيقية التي وافق أو خالف فيها المفسرون القاعدة محلّ البحث والنظر. وفيما يتبع بيان لمشكلة الدراسة وأهميتها والمنهج الذي سار عليه والباحثان.

## مشكلة البحث.

تتلخص مشكلة البحث في الإجابة على سؤال رئيس هو ما أثر قاعدة (التأسيس أولى من التأكيد) في بناء المعنى التفسيري؟ وتتفرع عنه الأسئلة الآتية: كيف تعامل المفسرون مع قاعدة التأسيس أولى من التأكيد؟ وما الحالات التي تم ترجيح التفسير بناء على هذه القاعدة؟ وما الحالات التي خالف المفسرون فيها هذه القاعدة؟ وما الأسباب التي دعتهم لهذه المخالفة؟

## أهمية الدراسة.

- 1- إبراز موقف بعض المفسرين من القاعدة التفسيرية (التأسيس أولى من التأكيد) من خلال تفاسيرهم.
- 2- بيان بعض الحالات التي وافق المفسرون فيها القاعدة، وكذلك التي وقعت فيها المخالفة للقاعدة والأسباب التي دعتهم إلى المخالفة.

## منهج البحث.

- 1- المنهج الاستقرائي: بالبحث عن الآيات التي تتفق وموضوع البحث.

٢- المنهج الاستدلالي الترجيحي: وذلك بدراسة أقوال المفسرين وأدلتهم وبيان ما فيها ونقدها إن لزم الأمر والترجيح بينها.

### خطة البحث.

جاءت هذه الدراسة في تمهيد، ومبحثين:

**التمهيد:** تعريف التأسيس والتأكيد لغة واصطلاحاً.

**المبحث الأول:** بيان موقف بعض المفسرين والأصوليين من قاعدة (التأسيس أولى من التأكيد).

**المبحث الثاني:** دراسة تطبيقية على بعض أقوال المفسرين. وفيه مطلبان؛ الأول منهما يتعلق ببعض الأمثلة التي تم ذكر القول الراجح فيها بناء على قاعدة (التأسيس أولى من التأكيد)، والثاني يتعلق ببعض الأمثلة التي خالف المفسرون فيها هذه القاعدة.

### التمهيد: تعريف التأكيد والتأسيس لغة واصطلاحاً.

قبل خوض غمار هذه الدراسة وذكر الأمثلة وبيانها؛ لا بد من تعريف التأسيس والتأسيس لغة واصطلاحاً.

**أولاً: تعريف التأسيس والتأكيد لغة:** لفظ التأسيس في اللغة مأخوذ من (أسس)، و الأسُّ والأسس والأساس: كلُّ مُبْتَدَأٍ شَيْءٍ. والأسُّ والأساس: أصلُ البِنَاءِ، يقال: أسَّ البِنَاءَ يُؤَسِّهُ أسّاً وأسَّسه تأسيساً<sup>(١)</sup>.

ولفظ التأكيد في اللغة مأخوذ إما من (أكد)، يقال: أكَّدَ العَهْدَ والعَقْدَ: لَعَنَهُ فِي وَكْدِهِ؛ وَقِيلَ: هُوَ بَدَلٌ، والتأكيد لغة في التوكيد، وَقَدْ أَكَّدْتَ الشَّيْءَ وَوَكَّدْتَهُ<sup>(٢)</sup>.. وإما من (وكَّد)، يقال: وَكَّدَ العَقْدَ والعَهْدَ: أَوْثَقَهُ، وَالْهَمْزُ فِيهِ لُغَةٌ. يُقَالُ: أَوْكَّدْتُهُ وَأَكَّدْتُهُ إِكْدَاءً، وَبِالْوَاوِ أَفْصَحُ، أَي شَدَّدْتُهُ، وَتَوَكَّدَ الأَمْرُ وَتَأَكَّدَ بِمَعْنَى<sup>(٣)</sup>.

ويظهر من خلال تعريف التأسيس والتأكيد لغة أن التأسيس يكون لمعنى جديد، لم يذكر سابقاً، وأن التأكيد يكون للمعنى الذي سبق ذكره.

**ثانياً: تعريف التأسيس والتأكيد اصطلاحاً:** أما معنى التأسيس والتأكيد اصطلاحاً فيفهمان من خلال القاعدة الأصولية (التأسيس أولى من التأكيد<sup>(٤)</sup>)، والمراد بالتأسيس المنصوص عليه في القاعدة إفادة معنى جديد<sup>(٥)</sup>، ويمكن أن يقال: حمل الزيادة في اللفظ على الزيادة في المعنى<sup>(٦)</sup>، وقيل: التأسيس معناه إرادة معنى جديد باللفظ<sup>(٧)</sup>. وجميعها عبارات متقاربة لفظاً متحدة معنى، ويميل الباحثان إلى أنه إضافة معنى جديد لا تقوية معنى سابق.

أما التأكيد فقيل إن معناه حمل الزيادة في اللفظ على توكيد معنى سابق<sup>(٨)</sup>، وقيل معناه تكرار اللفظ تقوية للمعنى المراد<sup>(٩)</sup>، وقيل هو تقوية مدلول ما ذكر بلفظ آخر؛ وَهُوَ إِمَّا مَعْنَوِي كَقَوْلِكَ جَاءَ القَوْمُ كُلِّهِمْ أَجْمَعُونَ، وَقَدْ يَكُونُ لَفْظِيًّا؛ أَي بِإِعَادَةِ اللَّفْظِ الأَوَّلِ بِعَيْنِهِ كَقَوْلِكَ جَاءَ القَوْمُ جَاءَ القَوْمُ أَي بالتكرار<sup>(١٠)</sup>.

ولا شك أن التوكيد اللفظي والمعنوي لا علاقة له بموضوع البحث، ولذا يختار الباحثان التعريف الأول وهو حمل الزيادة في اللفظ على توكيد معنى سابق.

## المبحث الأول:

## بيان موقف بعض المفسرين والأصوليين من قاعدة (التأسيس أولى من التأكيد)

هذه قاعدة أصولية وتفسيرية من قواعد التفسير والترجيح، يتم تطبيقها أثناء تفسير كتاب الله تعالى وفهم أحاديث النبي ﷺ، ولذلك لا بد من ذكر موقف بعض المفسرين والأصوليين منها، باختصار، ويبدأ الباحثان بذكر موقف المفسرين:

## أولاً: موقف المفسرين:

ذهب بعض المفسرين إلى اعتماد هذه القاعدة عند تفسيرهم لكلام الله سبحانه ومن هؤلاء الطبري والسمين الحلبي وابن عادل الحنبلي والشوكاني وابن عاشور، بينما تردد الزمخشري إذا اعتمدها في بعض المواضع وخالفها في مواضع أخرى، وكذلك فعل أبو حيان الأندلسي. وسيدلل الباحثان على موقف المفسرين المذكورين من هذه القاعدة بأمثلة ثلاثة:

١- في قوله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾: كلمة (رأيتهم) تحتمل أن تكون تكررت للتأكيد، بسبب طول الفصل بالمفاعيل، وهو ما ذهب إليه أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)<sup>(١١)</sup>، ويحتمل أنها ليست للتأكيد، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) قائلاً: "فإن قلت: ما معنى تكرار (رأيتهم)؟ قلت: ليس بتكرار؛ إنما هو كلام مُستأنف على تقدير سؤال وقع جواباً له؛ كأنَّ يَعْقُوبَ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- قال له عند قوله: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ كيف رأيتها؟ سائلاً عن حال رؤيتها، فقال: (رأيتهم لي ساجدين)"<sup>(١٢)</sup>. وهو ما أيده السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) وابن عادل الحنبلي (ت ٧٧٥هـ)؛ لأنه متى دار الكلام بين الحمل على التأكيد والتأسيس، فحملة على التأسيس أولى"<sup>(١٣)</sup>.

٢- في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾: ذكر الزمخشري أن معنى التسبيح والتقدیس واحد؛ وهو تبعيد الله من السوء، وأنها من سبح في الأرض والماء، وقدس في الأرض: إذا ذهب فيها وأبعد<sup>(١٤)</sup>، ولم يرض الإمام الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) هذا، وفرق بينهما بأن التسبيح هو التنزيه والتبديد من السوء على وجه التعظيم، التقديس: التطهير أي ونظهرك عما لا يليق بك مما نسبه إليك الملحدون وافتراه الجاحدون". وختم كلامه قائلاً: "والتأسيس خير من التأكيد خصوصاً في كلام الله سبحانه"<sup>(١٥)</sup>، ويرى الباحثان أن معنى (ونقدس لك) ليس (ونظهرك) كما قال الشوكاني، ولكن معناها: ونقدس لك أنفسنا ونظهرها بالأخلاق الجميلة، كمحبة الله وخشيته وتعظيمه، ونظهرها من الأخلاق الرذيلة. والله أعلم.

٣- في قوله تعالى: (الرحمن الرحيم): ذكر قطرب أن الرحمن والرحيم يدلان على معنى واحد فهما متساويان وجعل الجمع بينهما في الآية من قبيل التوكيد اللفظي، ومال إليه الزجاج فيما نقله عنه القرطبي<sup>(١٦)</sup>، واعتمده أبو عبيدة في كتابه مجاز القرآن وذكر له شواهد متعددة<sup>(١٧)</sup>.

وقد عاب الإمام الطبري -رحمه الله- على الإمام أبي عبيدة تسويته بين الرحمن والرحيم في المعنى فقال: "قأين معنى "الرحمن الرحيم" على تأويله، من معنى الكلمتين يأتيان مقدرتين من لفظ واحد باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني؟ ولكن

القول إذا كان غير أصل معتمد عليه، كان واضحاً عوارضاً<sup>(١٨)</sup>.

ورده أيضاً الإمام ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ) بقوله: "وهو وجه ضعيف إذ التوكيد خلاف الأصل، والتأسيس خير من التأكيد، والمقام هنا بعيد عن مقتضى التوكيد"<sup>(١٩)</sup>.

### ثانياً: موقف الأصوليين.

مال معظم الأصوليين إلى اعتماد قاعدة التأسيس أولى من التأكيد، ومنهم الآمدي والقرافي والإسنوي، وفيما يأتي بيان لأقوالهم في ذلك:

١- ذكر الإمام الآمدي (ت ٦٣١هـ) -رحمه الله تعالى- هذه القاعدة في أكثر من موضع في كتابه منها قوله: "والأصل في الكلام التأسيس دون التأكيد"<sup>(٢٠)</sup>. ومثّل لها الآمدي -رحمه الله- بقوله تعالى (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)، ففيه أمر بالاعتصام بحبل الله تعالى، ونهي عن التفرق، والنهي عن التفرق يحتمل أن يكون نهياً عن التفرق عن الاعتصام بحبل الله فقط، فيكون تأكيداً لما سبقه من وجوب الاعتصام بحبل الله، ويحتمل أن يكون نهياً عن التفرق في كل شيء، فيفيد معنى جديداً زائداً عن الاعتصام بحبل الله تعالى، وهذا ما رجحه الآمدي -رحمه الله- لأن الحمل على التأسيس أولى من التأكيد<sup>(٢١)</sup>. ومن المواضع التي ذكر هذه القاعدة فيها: "والتأسيس أصل، والتأكيد فرع، وحمل اللفظ على الفائدة الأصلية أولى"<sup>(٢٢)</sup>، ومنها أيضاً: "والأصل أن يحمل كلام الشارع على فائدة التأسيس لكونها أصلاً"<sup>(٢٣)</sup>.

٢- قال الإمام القرافي (ت ٦٨٤هـ): "يحمل اللفظ على الحقيقة دون المجاز، والعموم دون التخصيص... وعلى التأسيس دون التأكيد، إلا أن يدل دليل على خلاف ذلك؛ لأن جميع ما ادعينا تقديمه ترجح عند العقل احتمال وقوعه على ما يقابله والعمل بالراجح متعين"<sup>(٢٤)</sup>، ومثّل القرافي لذلك بقوله تعالى: ﴿فبأي آلاء ربكما تكذبان﴾ وقال: فإن جعلناه تأكيداً وهو مقتضى ظاهر اللفظ لزم أن يكون التأكيد قد تكرر أكثر من ثلاث مرات، والعرب لا تزيد في التأكيد على ثلاث، فتحمّل الآية في كل موطن على ما تقدم قبل لفظ ذلك التأكيد، ويكون التأكيد ذكر باعتبار ما قبل ذلك اللفظ خاصة فلا يتكرر منها لفظ فلا تأكيد البتة في السورة كلها، وفي قوله تعالى (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان فيأي آلاء ربكما تكذبان) يحمل التأكيد في الآية على خروج اللؤلؤ والمرجان خاصة<sup>(٢٥)</sup>. وهذا الذي ذكره القرافي موافق لما يراه المحققون من العلماء من عدم وجود التكرار في كتاب الله<sup>(٢٦)</sup>.

٣- قال الإمام الإسنوي (ت ٧٧٢هـ): "اتفقوا على أن التأكيد على خلاف الأصل؛ لأن الأصل في وضع الكلام إنما هو إفهام السامع ما ليس عنده فإذا دار اللفظ بين التأسيس والتأكيد تعين حمله على التأسيس"<sup>(٢٧)</sup>. والملاحظ وجود اتفاق بين من نقلت عنهم من المفسرين والأصوليين في هذه القاعدة، ولكن ما العلة في مخالفة بعض المفسرين لهذه القاعدة، هذا ما سيقف عليه الباحثان في المبحث الثاني إن شاء الله.

## المبحث الثاني:

## الدراسة التطبيقية لقاعدة (التأسيس أولى من التأكيد).

لا شك أن هذا المبحث هو عمدة هذه الدراسة وركيزتها، ومن خلال النظر في كتب التفسير نجد أن بعض المفسرين رجّح المعنى بناء على هذه القاعدة، وبعض المفسرين لم يفعل ذلك، حيث رجّح المعنى على عكس القاعدة، أو ذكر وجهاً واحداً في تفسيره للآية، وهذا الوجه يخالف القاعدة، ولذلك كان لزاماً أن يقسم هذا المبحث إلى مطلبين؛ الأول منهما يتعلق بالأمثلة التي تم ذكر القول الراجح فيها بناء على قاعدة (التأسيس أولى من التأكيد)، والثاني يتعلق بالأمثلة التي خالف المفسرون فيها هذه القاعدة.

## المطاب الأول: ترجيح المعنى التفسيري بما يتفق وقاعده (التأسيس أولى من التأكيد).

أولاً: ﴿لَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْخَرُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرِ صَافَاتٍ كُلِّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [النور: ٤١].

اختلف المفسرون في تحديد فاعل (عَلِمَ)، فذكر بعضهم أنه الله ﷻ، بينما ذهب آخرون إلى أنه المنكور سابقاً (من في السماوات والأرض والطيور)، وعلى القول بأن الفاعل هو (الله) يكون المعنى كل واحد من المخلوقات عِلِمَ اللهُ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ، (والله عليم بما يفعلون)، أي: بصلاتهم وتسبيحهم وبقية أفعالهم، ففيها تعميم بعد تخصيص، وهي مؤكدة لمعنى الجملة التي قبلها، وممن رجّح هذا القول الطبري والزجاج والبغوي، وذكر الرازي أنه اختار جمهور المتكلمين<sup>(٢٨)</sup>. أما على القول الثاني فيكون الفاعل ضمير يعود على (كل) ويصير المعنى: كل واحد من هذه المسبحات لله قد علم صلواته التي تليق بحاله، وتسبيحه الذي يقوم به، وقيل المعنى: أن كل مُصَلٍّ ومُسَبِّحٍ قد علم ما يجب عليه من الصلاة والتسبيح اللذين كلف بهما، وممن رجح هذا القول العكبري وأبو حيان والألوسي وابن عاشور<sup>(٢٩)</sup>. ويكون قوله تعالى (والله عليم بما يفعلون) تأسيس لا تأكيد، والمعنى والله عليم بكل أفعالهم من التسبيح والصلاة وغيرها، ويرى الباحثان أن القول بالتعميم بعد التخصيص فيه زيادة معنى، لأنه أكد المعنى الخاص السابق وزاد عليه بالتعميم، ففيه نوع تأسيس، أما القول الثاني -الذي يرححه الباحثان - ففيه تأسيس محض، وتغاير في المعنى وهو الأولى والله أعلم.

ثانياً: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٢].

اتفق العلماء على أن قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾، لا يقصد به إعطاء اليتامى أموالهم حال كونهم أيتاماً، بدلالة الآية الخامسة من السورة نفسها ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾، واختلفوا في تأويل الآية على قولين رئيسيين؛

الفريق الأول: وعلى رأسهم أبو الحسن الواحدي والنسفي والقمي النيسابوري يرون أن كلمة (أتوا) جاءت على الحقيقة بمعنى الإعطاء، وأن كلمة (اليتامى) جاءت على المجاز، والمراد من كانوا يتامى، على اعتبار ما كان، والمعنى عندهم وجوب

إعطاء اليتامى أموالهم وتمكينهم من قبضها واستلامها حال وصولهم إلى سن الرشد، ويكون بعد اختبارهم، وهذا المعنى هو عين ما أرشدت إليه الآية الخامسة من نفس السورة، فتكون الآية الخامسة مؤكدة للمعنى المذكور في الآية الثانية، ويرى هذا الفريق أن التعبير عنهم بـ(اليتامى) مع وصولهم لسن الرشد جائز لأسباب متعددة منها:

- ١- من باب استصحاب الحال السابقة عليهم<sup>(٣٠)</sup>.
- ٢- لقرب عهدهم بالصغر، قال النسفي: وفيه إشارة إلى أن لا يؤخر دفع أموالهم إليهم عن حد البلوغ إن أونس منهم الرشد، وأن يؤتوا قبل أن يزول عنهم اسم اليتامى والصغار<sup>(٣١)</sup>.
- ٣- أن لفظ (اليتيم) يطلق لغة على الكبير والصغير، ولكنه في الشرع اختص بالصغير، قال الإمام القمي النيسابوري: وأصل اليتيم الانفراد ومنه الرملة اليتيمة والدرة اليتيمة، فاليتامى هم الذين مات آباؤهم فانفردوا عنهم. فاليتيم لغة يتناول الصغير والكبير إلا أنه في عرف الشرع اختص بالذي لم يبلغ الحلم<sup>(٣٢)</sup>.

أما الفريق الثاني: فيرى أن كلمة (اليتامى) جاءت على الحقيقة، والمراد بها الصغار قبل سن البلوغ، وأن كلمة (أتوا) جاءت على المجاز، ويكون معنى إيتائهم الأموال: أن يحفظها الأولياء والأوصياء لهم، ويكفوا عنها أيديهم حتى تصل سليمة كاملة لليتم عند بلوغه<sup>(٣٣)</sup>، وهو ما يرجحه الباحثان لثلاثة أسباب؛

(١) أن يكون لكل آية معناها الخاص بها، دون تكرار أو تأكيد، فتكون هذه الآية في الحض على حفظ مال اليتامى ليؤتوا لهم عند بلوغهم ورشدهم من خلال تخصيص نصيب لليتامى كاملاً غير منقوص، فتحفظ لهم حصتهم من أبيهم، ويحفظ لهم نصيبهم في كل غلة لأموالهم، وتكون آية (وابتلوا اليتامى...) في الحض على الإيتاء الحقيقي عند حصول البلوغ والرشد.

(٢) بدلالة سياق الآية نفسها، حيث جاء بعدها ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْبَاطَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ فالخطاب في الآية للوصي ما دام المال بيده واليتيم في حجره. وممن رجح هذا القول من العلماء أبو السعود وابن المنير السكندري والقاسمي، ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا، وابن عاشور، وأبو زهرة<sup>(٣٤)</sup>.

(٣) بدلالة العرف والشرع، حيث يتبادر إلى الذهن أن اليتيم عرفاً وشرعاً من كان صغيراً<sup>(٣٥)</sup>.

ثالثاً: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُنلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٢٧]. الرغبة بالشيء تعني حبه وطلبه، أما الرغبة عن الشيء فتعني تركه، والحق ﷻ ذكر ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ وحذف حرف الجر المتعلق بالرغبة ولذلك اختلف المفسرون في تقديره على رأيين:

الفريق الأول: قدره بـ(وترغبون في أن تنكحوهن)، وممن ذهب إلى هذا القول عبيدة السلماني، وهو أحد قولي أم المؤمنين عائشة وابن عباس رضي الله عنهما<sup>(٣٦)</sup>، ولم يذكر ابن جزي الكلبي غيره<sup>(٣٧)</sup>. وقد نصت السيدة عائشة -رضي الله عنها- أن هذه الآية متعلقة بالآية الثالثة من سورة النساء وأنها تأكيد لها، حيث سألتها عروة بن الزبير عن قول الله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي



الْيَتَامَى فَاَنْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ»، قالت: يا ابن أختي، هي اليتيمة تكون في حجر الرجل وليها، تشاركه في ماله، فيعجبها مالها وجمالها، فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يُقسط في صداقها، فيعطيها مثل ما يعطيها غيره. فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن، ويبلغوا بهن أعلى سننهن من الصداق. وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن. قال عروة: قالت عائشة: ثم إن الناس استفتوا رسول الله ﷺ بعد هذه الآية فيهن، فأُنزل الله: "ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما ينلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن وترغبون أن تنكحوهن". قالت: والذي ذكر الله أنه ينلى في الكتاب: الآية الأولى التي قال فيها: (وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَاَنْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ)<sup>(٣٨)</sup>.

**والفريق الثاني:** قدره (وترغبون عن أن تنكحوهن) وممن ذهب إلى هذا الرأي الحسن البصري وسعيد بن جبير وقتادة ومجاهد والزجاج<sup>(٣٩)</sup>، وهو القول الثاني لأم المؤمنين عائشة وابن عباس -رضي الله عنهما- كما ذكرت سابقا.

ونحن الآن أمام خيارين، أن نجعل آية (ويستفتونك..مؤكدة لآية (وإن خفتم...)) كما يرى الفريق الأول، أو أن نجعل كل آية منهما تتحدث عن موضوع مختلف، والذي يراه الباحثان هنا أن الآيتين تتحدثان عن نكاح اليتامى من النساء، ومن فصاحة القرآن وبلاغته أن يكون لكل آية موضوعها الخاص بها بلا تكرار، والتأسيس أولى من التأكيد، فالآية الأولى (وإن خفتم..) تتحدث عن الرجل الذي توجد عنده يتيمة ذات مال وجمال، ويريد أن يتزوجها دون أن يقسط لها في المهر، ولفظ الآية يدل على ذلك، أما الآية الثانية فتتحدث عن الرجل الذي تكون عنده يتيمة تشاركه في ماله وليست ذات جمال، فيرغب عن نكاحها، ويكره أن يُزوجه غيره لئلا يشاركه في مالها، فيعضلها لأجل ذلك، ولفظ الآية يدل على ذلك؛ فقول الله تعالى (في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن) أي من حقوقهن وأموالهن اللاتي يملكنها، وقال سبحانه في آخرها (وأن تقوموا لليتامى بالقسط) من خلال إعطائهن حقوقهن. ويظهر أن الذين كانوا يقومون على شأن يتامى النساء فريقان، فريق يأكل مالها ولا يعطيها صداقها، ويرغب في نكاحها لجمالها، وهذا الذي تحدث عنه آية (وإن خفتم..)، وفريق يستبد بمالها، ويرغب عن زواجها من نفسه أو من غيره حرصا على مالها، وهذا الذي تحدثت عنه آية (ويستفتونك..)، والله أعلم. وممن ذهب إلى هذا القول الإمام القشيري<sup>(٤٠)</sup> والإمام أبو السعود<sup>(٤١)</sup>.

**رابعاً: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيبَةَ فِيهَا قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَدَبَّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].**

في هذه الآية موضعان ينطبق عليهما البحث، الأول في قوله تعالى (مُسَلَّمَةٌ)، والثاني في قوله (لَا شِيبَةَ فِيهَا)، حيث اختلف المفسرون في معنى (مُسَلَّمَةٌ) على أقوال: **الأول:** بريئة من العيوب، والثاني: مسلمة من العمل، فهي لا تعمل، والثالث: مسلمة من الألوان، فجسدها بلون واحد فقط<sup>(٤٢)</sup>.

واختلفوا أيضا في معنى (لَا شِيبَةَ فِيهَا) على أقوال: **الأول:** أنها لا عيب فيها، والثاني: أنها لا بياض فيها، والثالث: أنها لا بياض فيها ولا سواد، والرابع: لا لون فيها يخالف لونها، فلها لون واحد فقط<sup>(٤٣)</sup>. والقول الثاني والثالث والرابع عند التدقيق فيها مختلفة العبارة ومتفقة المعنى.

ويرى الباحثان أن الخلط الذي حصل من بعض المفسرين أنه فسر الآية جملة واحدة، ولم يقد بتقسيمها على فقرات، وذلك جعل المعاني متداخلة عندهم.

ويرى الباحثان أن الراجح في معنى مسلمة هو: البريئة من العيوب، لثلاثة أسباب:

- (١) أنه الأصل في استعمال السلامة، فالمسلمة: المتروكة سليمة من العاهات" كما قال الراجح -رحمه الله- (٤٤).
- (٢) أن السلامة من العمل تفهم من الآية نفسها (إنها بقرة لا تلوث تثير الأرض ولا تسقي الحرث) فهي بقرة معززة مكرمة عند أصحابها، فلا هي تعمل في الحراثة ولا في السقي، ولو كان معنى مسلمة أنها لا تعمل لكان في ذلك تأكيداً للجملة التي قبلها، والتأسيس أولى من التأكيد. قال القرطبي: "ولا يقال مسلمة من العمل، لأن الله نفى العمل عنها" (٤٥). وقال الشوكاني: "وقيل مسلمة من العمل، وهو ضعيف لأن الله سبحانه قد نفى ذلك عنها، والتأسيس خير من التأكيد، والإفادة أولى من الإعادة" (٤٦).

(٣) أن القول بأنها مسلمة من الألوان يؤدي إلى أن يكون معنى قوله تعالى: (لا شية فيها) تأكيد لقوله (مسلمة)، والتأسيس أولى من التأكيد.

أما معنى (لا شية فيها) فالراجح أنه لا يوجد فيها لون يخالف بقية لونها، فكلها بلون واحد، وقد اختار الباحثان هذا القول لسببين:

الأول: أن هذا المعنى يعطى العبارة معنى جديداً يخالف معنى (مسلمة) والتأسيس أولى من التأكيد.

الثاني: أن هذا المعنى يتفق مع اللغة، فكلمة (شية) أصلها (وشية) كـ(عدة) و(زنة)، وهي مشتقة من (وشى) الثوب)، يقال: وشيت الشيء وشياً: جعلت فيه أثراً يخالف معظم لونه (٤٧).

أما القول بأن (لا شية فيها) بمعنى لا عيب فيها فلم يذكره أهل اللغة والله أعلم.

#### خامساً: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذُكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ [يوسف: ٨٥].

اختلف المفسرون في معنى (حرضاً) على أقوال متقاربة منها الفساد في العقل، والفساد في الجسم، والفساد فيهما، والمشرف على الهلاك، والهزم (٤٨).

بينما فسره آخرون بأنه: الهالك، ومنهم فتادة حيث قال: يهزم أو يموت (٤٩)، وقال الأصمعي: الحرص: الهالك، والمحرص: المهلك (٥٠)، وقال ابن الأنباري: هالكا فاسداً (٥١).

وإذا رجعنا إلى معاجم اللغة نجد أنها ذكرت المعنيين معاً، ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في لسان العرب: "والحَرَضُ الفَاسِدُ، حَرَضَ الرَّجُلُ نَفْسَهُ يَحْرِضُهَا حَرَضًا: أَفْسَدَهَا، وَرَجُلٌ حَرِضٌ وَحَرِضٌ أَي فَاسِدٌ مَرِيضٌ فِي بِنَائِهِ... وَحَرَضَهُ الْمَرِيضُ وَأَحْرَضَهُ إِذَا أَشْفَى مِنْهُ عَلَى شَرَفِ الْمَوْتِ... أَحْرَضَهُ الْمَرِيضُ، فَهُوَ حَرِضٌ وَحَارِضٌ إِذَا أَفْسَدَ بِنْتَهُ وَأَشْفَى عَلَى الْهَلَاكِ، وَحَرِضَ يَحْرِضُ وَيَحْرِضُ حَرَضًا وَحُرُوضًا: هَلَكَ، وَيُقَالُ: كَذَبَ كَذِبَةً فَأَحْرَضَ نَفْسَهُ أَي أَهْلَكَهَا، وَجَاءَ بِقَوْلٍ حَرِضٍ أَي هَالِكٍ" (٥٢).

ولا يرى الباحثان أن تفسير الحرص بالمشرف على الهلاك أو بالهزم، أو بفساد العقل أو الجسم أو بفسادهما معاً

مقبول، لدليلين:

الدليل الأول: وجود حرف (أو) في الآية، و(أو) هنا تحتل ثلاثة معاني<sup>(٥٣)</sup>:

١- أنها للترديد، فهي تفيد أنهم كانوا مترددين، ليسوا جازمين بهلاكه، فيكون المعنى عندهم (حتى تكون هالكا أو تكون من الهالكين) وهذا لا يجوز.

٢- أنها بمعنى (بل): التي تفيد الإضراب، فيكون المعنى عندهم (حتى تكون هالكا، بل تكون من الهالكين) وهذا لا يجوز أيضا.

٣- أنها بمعنى (إلى أن): فيكون المعنى (حتى تكون هالكا إلى أن تكون من الهالكين) وهذا أيضا غير جائز. فتفسيرها ب(هالك) غير مقبول على المعاني الثلاثة ل(أو)، بينما يكون تفسيرها صحيحا على المعاني الثلاثة ل(أو) إن كان معناها الإشراف على الهلاك أو فساد العقل... فيكون تفسيرها إن كانت (أو) للترديد (حتى تكون مشرفا على الهلاك أو هالكا) والتردد فيها واضح، وإن كانت (أو) بمعنى (بل) يكون تفسير الآية (حتى تكون مشرفا على الهلاك، بل هالك فعليا)، وإن كانت (أو) بمعنى (إلى أن) يكون تفسير الآية (حتى تكون مشرفا على الهلاك إلى أن تهلك فعليا).

الدليل الثاني: أن التأسيس أولى من التأكيد، قال الشوكاني: "والأولى تفسير الحرض هنا بغير الموت والهلاك من هذه المعاني المذكورة حتى يكون لقوله: أو تكون من الهالكين معنى غير معنى الحرض، فالتأسيس أولى من التأكيد"<sup>(٥٤)</sup>. ويرى الباحثان أن تفسير (حرضا) بالهالك -عند القائلين به- إنما هو تفسير للفظ بلازمه، إذ يلزم من فساد الجسم والعقل ووجود الهرم اقتراب الموت وسرعته، وحدوث الهلاك.

### المطاب الثاني: ما خالف فيه المفسرون قاعدة التأسيس أولى من التأكيد.

خالف بعض المفسرين قاعدة التأسيس في بعض الآيات القرآنية التي اقتضت القرائن وجود المخالفة عند تأويلها. ولم تكن المخالفة بمحض الهوى، بل كانت القرينة سببا وجيها عند المخالفين، وإليك بعض المواطن التي لم يلتزم المفسرون فيها هذه القاعدة.

أولاً: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوا كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ \* ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٩٨-١٩٩].

اختلف العلماء في المراد بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. أهو الإفاضة من عرفات المذكورة في الآية التي سبقتها؟ أم الإفاضة من المزدلفة إلى منى ليلة النحر؟ فإذا كان المراد منها الإفاضة من عرفات فسيكون المعنى على التأكيد، وإذا كان المراد بها الإفاضة من المزدلفة فسيكون المعنى على التأسيس.

ونبدأ بقول الضحاك بن مزاحم الذي رأى أن الآية تدل على الإفاضة من المزدلفة إلى منى، وأن المراد ب(الناس) إبراهيم عليه السلام كما روى ذلك الطبري عنه<sup>(٥٥)</sup>، أو إبراهيم وإسماعيل -عليهما السلام- وأتباعهما، فحمل الآية على التأسيس، والمراد

بالآية على قول الضحاك: الإفاضة من المزدلفة إلى منى يوم النحر، قبل طلوع الشمس للرمي والنحر، وأن المراد بالناس: إبراهيم وإسماعيل - عليهما السلام - وأتباعهما؛ وذلك لأن طريقتهم في الإفاضة كانت من المزدلفة قبل طلوع الشمس على ما جاء به رسول الله ﷺ، والعرب الذين يقفون بالمزدلفة كانوا يفيضون بعد طلوع الشمس، فالله أمرهم أن تكون إفاضتهم من المزدلفة في الوقت الذي كان يحصل فيه إفاضة إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام<sup>(٥٦)</sup>.

ويمكن الاستدلال لقول الضحاك بدليلين:

**الأول:** أن (ثم) في الآية تفيد العطف مع الترتيب، ولو كان المراد بهذه الآية الإفاضة من عرفات لكان في هذا عطف للشيء على نفسه، ولصار المعنى (فإذا أفضتم من عرفات... ثم أفيضوا من عرفات) وهذا غير جائز، ولا بد من التغاير عند العطف، فدلت الآية على أنها إفاضة غير المذكورة بالآية السابقة، تأتي بعد الإفاضة من عرفات، وهي الإفاضة من المزدلفة إلى منى.

**الثاني:** سياق الآيات؛ فالضمائر السابقة واللاحقة لهذه الآية كلها عامة، وجعل الضمير يعود على (الحُمس) يلزم منه بتر النظم وتفكيك الضمائر. ونصر هذا القول الإمام محمد عبده وتلميذه محمد رشيد رضا في تفسير المنار<sup>(٥٧)</sup>. والملاحظ في قول الضحاك أنه جعل معنى (حيث) متعلقاً بالزمان وهو غير جائز؛ لأن (حيث) ظرف مختص بالمكان كما ذكر ذلك أئمة اللغة<sup>(٥٨)</sup>.

أما جمهور المفسرين فرأوا أن المراد بـ (ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس) الإفاضة من عرفات، وحملوا الآية على التأكيد، واستدلوا على ذلك بما ورد في سبب نزول الآية في الصحيحين عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كَانَتْ قُرَيْشٌ وَمَنْ دَانَ بَيْنَهَا يَقْفُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ، وَكَانُوا يُسَمُّونَ الْحُمْسَ، وَكَانَ سَائِرُ الْعَرَبِ يَقْفُونَ بِعَرَفَاتٍ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامَ أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ يَأْتِيَ عَرَفَاتٍ، ثُمَّ يَقِفَ بِهَا، ثُمَّ يُفِيضَ مِنْهَا» فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ) البقرة: [١٩٩]<sup>(٥٩)</sup>. ويكون تفسير الآية على هذا القول كما يقول الألوسي: ثم أفيضوا أيها الحجاج - من الحُمس وغيرهم - من مكان أفاض منه الناس قديماً وحديثاً، وهو عرفة، وجيء بـ (ثم) للإيدان بتفاوت ما بين الإفاضتين في الرتبة بأن احدهما صواب، والأخرى خطأ<sup>(٦٠)</sup>.

وذكر ابن العربي المالكي أن المعنى "فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام: يا معشر من حل بالمشعر الحرام أفيضوا من حيث أفاض الناس، وأخر الله تعالى الخطاب إلى المشعر الحرام ليعم من وقف بعرفة ومن لم يقف حتى يمتثله مع من وقف"<sup>(٦١)</sup>.

ويرى الباحثان أن الخلاف بين الفريقين يصعب فيه الترجيح، إذ لا يخلو القولان من إشكال في كل منهما كما قال الرازي<sup>(٦٢)</sup>، وكثير من الذين رجحوا رأي الجمهور لم يحملهم على ذلك إلا صحة الحديث المروي عن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها -، وأنه قول أغلب المفسرين وإلا فقول الضحاك أولى بالترجيح، ويكتفي الباحثان بذكر كلام الطبري من المتقدمين وابن عاشور من المتأخرين حيث قال الطبري: "ولولا إجماع من وصفت إجماعه على أن ذلك تأويله. لقلت: أولى التأويلين بتأويل الآية ما قاله الضحاك من أن الله عنى بقوله: "من حيث أفاض الناس"، من حيث أفاض إبراهيم. لأن الإفاضة

من عرفات لا شك أنها قبل الإفاضة من جمع، وقبل وجوب الذكر عند المشعر الحرام. وإذا كان ذلك لا شك كذلك، وكان الله ﷻ إنما أمر بالإفاضة من الموضوع الذي أفاض منه الناس، بعد انقضاء ذكر الإفاضة من عرفات، وبعد أمره بذكره عند المشعر الحرام، ثم قال بعد ذلك: "ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس" كان معلوماً بذلك أنه لم يأمر بالإفاضة إلا من الموضوع الذي لم يفيضوا منه، دون الموضوع الذي قد أفاضوا منه، وكان الموضوع الذي قد أفاضوا منه فانقضت وقت الإفاضة منه، لا وجه لأن يقال: "أفيض منه". فإذا كان لا وجه لذلك، وكان غير جائز أن يأمر الله جل وعز بأمر لا معنى له، كانت بيئة صحة ما قاله من التأويل في ذلك، وفساد ما خالفه، لولا الإجماع الذي وصفناه، وتظاهر الأخبار بالذي ذكرنا عن حكينا قوله من أهل التأويل<sup>(٦٣)</sup>.

وقال ابن عاشور: "ولولا ما جاء من الحديث لكان هذا التفسير أظهر لتكون الآية ذكرت الإفاضتين بالصراحة وليناسب قوله بعد: فإذا قضيتن مناسككم"<sup>(٦٤)</sup>.

وبعد طول بحث وإنعام نظر في الآيات وأقوال العلماء وأدلتهم يرى الباحثان أن قول الجمهور أولى بالقبول لأربعة أسباب:

- (١) صحة الحديث الشريف الوارد في سبب نزول الآية.
- (٢) سياق الآيات يدل على وجود مقارنة بين الحجيج، ويشير إلى كثير من العادات الجاهلية التي رفضها الإسلام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وقوله تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾ [البقرة: ١٩٧]، فقد نزلت الآية في قوم كانوا يحجون بلا زاد ويسألون الناس، وقوله تعالى: ﴿فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ \* وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٠٠-٢٠١]، والقول بأن الآية جاءت لتخاطب الخمس يتوافق مع سياق الآيات الذي يبطل هذه العادة، ويظهر منه الفرق بين الإفاضتين، فإحداهما صواب والأخرى خطأ، كما قال الألوسي في القول المنقول عنه سابقاً.
- (٣) القول بأن الآية جاءت لتخاطب الخمس يتوافق مع حكم الحج ومقاصده؛ لأن الحج ليس فيه امتياز من أحد على أحد، والمساواة بين الناس وترك المفاخرة بالأنساب من مقاصد هذه العبادة العظيمة، ولذلك شرع الله تعالى ملابس واحدة للحجيج تتجلى فيها المساواة، وشرع الإفاضة مع الناس وفي جمعهم الزاخر المتدافع ليشعر كل مسلم بأنه في منزلة واحدة مع غيره من المؤمنين، فيستوي السوقة والأمير، والكبير والصغير، والغني والفقير والحاكم والمحكوم؛ فتصقل هذه الزحمة القدسية قلوب المؤمنين، وتشعرهم بالمساواة أجمعين،
- (٤) هذا القول يتوافق مع قول أهل اللغة بأن (حيث) ظرف مكان، بخلاف القول الأول الذي يجعلها ظرف مكان والله أعلم.

ثانياً: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ٢٤].

مطلع هذه الآية يتحدث عن المحرمات من النساء، وقد اختلف العلماء في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾

فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ أيتحدث عن المهر في الزواج الدائم وهو قول غالبية أهل السنة، أم في زواج المتعة وهو قول الشيعة وبعض أهل السنة<sup>(٦٥)</sup>، والخلاف فيما بينهم يدخل تحته عدة نقاط؛ ما يعيننا منها في هذا البحث كونها تتحدث عن الزواج الدائم فتكون مؤكدة لما سبقها، أم تتحدث عن الزواج المؤقت المعروف بزواج المتعة فتكون مؤسسة لحكم جديد.

وتفسير الآية على قول أهل السنة ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ أي أن الله تعالى أحل لنا سوى ما ذكر لنا من المحرمات من النساء في الآيتين السابقتين لهذه الآية: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ الابتغاء بالأموال يشمل نوعين؛ دفع المهر في الزواج المعروف، أو شراء الأمة بالثمن<sup>(٦٦)</sup>، ولا بد أن يكون ذلك بالطرق المشروعة، ولغايات نبيلة ولذلك قال تعالى: ﴿مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ أي متعفين، والسفاح هو الزنى، وهو عكس النكاح، فالآية تدعو المسلم لأن يتقي الله في زواجه وأن يهدف منه إلى إحصان نفسه وزوجته، كما يهدف إلى إنجاب الولد، بخلاف الزنى الذي لا يهدف إلا إلى الاستمتاع وصب المنى وإراقته دون وجه حق<sup>(٦٧)</sup>، ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ فمن تمتعتم به من المنكوحات، أو فما استمتعتم به منهن من جماع أو عقد عليهن (فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ) مهورهن فإن المهر في مقابلة الاستمتاع<sup>(٦٨)</sup>، والملاحظ في هذا التفسير أن الابتغاء بالأموال يدل على وجوب المهر، وقوله: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ يدل أيضا على وجوب المهر، أما ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ﴾ فهو يدل على جواز الحط من المهر كله أو بعضه، أو الزيادة عليه، بشرط التراضي بين الزوجين<sup>(٦٩)</sup>، ويتضح من خلال هذا التفسير أن هذه العبارة تأكيد للعبارة التي سبقتها، وأنهما تتحدثان عن الزواج الدائم المشروع.

أما خلاف الشيعة عن السنة في تفسير الآية ففي قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ حيث تم حملها على الزواج المؤقت المعروف بزواج المتعة، وفسروا ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ﴾ بما فسرها به أهل السنة<sup>(٧٠)</sup>، وقال بعضهم بأنه الزيادة في الأجل من قبل المرأة مع الزيادة في الأجر من قبل الرجل<sup>(٧١)</sup>. ولو أراد الباحثان ذكر جميع الأدلة التي استدلت بها كل فريق لرأيه وردة على الفريق الآخر لطال البحث وخرج عن مقصودة، ولكنهما سيذكران ما يتعلق بالبحث، ويهملان رد كل فريق على الآخر..

هذا وقد استدلت الشيعة على مذهبهم بأن الآية تتحدث عن الزواج المؤقت (المتعة) بعدة أدلة أهمها:

- ١- أن لفظ الاستمتاع والتمتع وإن كان المراد به مطلق الانتفاع والالتذاذ فقد صار في عرف الشرع يطلق على هذا النوع من الزواج، أي: المؤقت منه<sup>(٧٢)</sup>.
- ٢- القراءة الشاذة (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فاتوهن أجورهن فريضة) بزيادة إلى أجل مسمى، وهي مروية عن ابن عباس وأبي بن كعب وسعيد بن جبير<sup>(٧٣)</sup>.
- ٣- لو كان المراد بالآية الانتفاع والنكاح في الزواج الدائم لما وجب شيء من المهر عند عدم الانتفاع وعدم الدخول، فالآية ربطت بين الاستمتاع بالنساء وإيتائهن أجورهن، ويفهم منها أن الطلاق قبل الدخول لا يوجب شيئا من المهر، والمعروف أنه يجب نصف المهر المسمى إن وقع الطلاق قبل الدخول، ولذلك فإن الآية تتحدث عن نوع آخر من النكاح يجب به المهر كاملا بمجرد العقد وهو زواج المتعة<sup>(٧٤)</sup>.

٤- الرابع: التأسيس أولى من التأكيد، وحمل الآية على دفع المهر في الزواج المؤقت أولى من حملها على دفعه في الزواج الدائم؛ لأن المهر في الزواج الدائم تطرقت له عدة آيات في السورة منها ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِين لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤]. و﴿وَإِن أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانٍ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾ [النساء: ٢٠]. فلا وجه لبيان تكرار الوجوب<sup>(٧٥)</sup>.

أما الأدلة التي استند إليها أهل السنة في تفسيرهم للآية فمن أهمها:

**الأول:** أن الاستمتاع في اللغة هو الانتفاع، وكل ما انتفع به فهو متاع، قال الأزهري في تهذيب اللغة: «قَامَا الْمَتَاعُ فِي الْأَصْلِ فَكُلَّ شَيْءٍ يَنْتَفَعُ بِهِ وَيُبَلَّغُ بِهِ وَيَتَزَوَّدُ؛ وَالْفَنَاءُ يَأْتِي عَلَيْهِ فِي الثُّنْيَا»<sup>(٧٦)</sup>. فإن استمتع بها بالعقد وجب نصف المهر، بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِن طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وإن استمتع بها في الدخول وجب المهر كله، بدليل هذه الآية ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾.

**الثاني:** أن الأحاديث الصحيحة المختلفة دلت عن أن زواج المتعة كان حلالاً ثم حُرِّمَ، ثم أحل ثم حُرِّمَ، ثم استقرَّ التحريم إلى يوم القيامة، قال الإمام النووي الصواب المختار أن التحريم والإباحة كانا مرتين فكانت حلالاً قبل خبير ثم حرمت يوم خبير ثم أبيضت يوم فتح مكة وهو يوم أوطاس لاتصالهما ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤبداً إلى يوم القيامة واستمر التحريم<sup>(٧٧)</sup>. ومن هذه الأحاديث الصحيحة ما ورد عن عبد الله بن مسعود أنه قال: «كُنَّا نَعْرُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَيْسَ لَنَا نِسَاءٌ، فَقُلْنَا: أَلَا نَسْتَحْصِي؟ فَهَانَا عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ رَخَّصَ لَنَا أَنْ نَنْكِحَ الْمَرْأَةَ بِالنَّوْبِ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾»<sup>(٧٨)</sup>. ومنها حديث سلمة بن الأكوع: قال: «رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ أُوطَاسٍ، فِي الْمُتَعَةِ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا»<sup>(٧٩)</sup>. ومنها حديث سبرة الجهني أنه «عَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَحَّ مَكَّةَ»، قال: «فَأَقَمْنَا بِهَا خَمْسَ عَشْرَةَ - ثَلَاثِينَ بَيْنَ لَيْلَةٍ وَيَوْمٍ - فَأَدِنَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مُتَعَةِ النِّسَاءِ ... ثُمَّ اسْتَمْتَعْتُ مِنْهَا، فَلَمْ أُخْرَجْ حَتَّى حَرَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»<sup>(٨٠)</sup>.

**الثالث:** سياق الآية ونظمها: حيث بين ﷺ المحرمات من النساء وقال بعدها ﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤]، ففيه النهي عن كون القصد من النكاح مجرد قضاء الشهوة وصب الماء واستقراغ أوعية المنى - وهذا معنى السفاح لغة - وواضح أن زواج المتعة لا هدف له ولا قصد لإقضاء الشهوة وصب المنى، فيكون هذا النكاح محرماً<sup>(٨١)</sup>، ومعلوم أن هذا الزواج لا يراد منه حصول الأهل والولد. قال ابن فارس عن السفح: السبُّ والفاءُ والحاءُ أصلٌ واحدٌ يدلُّ على إِرَاقَةِ شَيْءٍ. يُقَالُ سَفَحَ الدَّمَ، إِذَا صَبَّهُ. وَسَفَحَ الدَّمَ: هَرَّاقَهُ. وَالسَّفَاحُ: صَبُّ الْمَاءِ بِلا عَقْدِ نِكَاحٍ، فَهُوَ كَالشَّيْءِ يُسْفَحُ ضَيَّاعًا<sup>(٨٢)</sup>.

**الرابع:** قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَعْيُنِهِمْ هَانٍ﴾ [المؤمنون: ٧-٥]، والمرأة المتمتع بها ليست من ملك اليمين قطعاً، بلا خلاف بين السنة والشيعه، كما أنها ليست زوجة، بدليل أنها لا ميراث لها إن مات المتمتع بها، وليست لها النفقة، ولا طلاق عليها حيث يتم

الفراق بينهما بانقضاء الوقت المتفق عليه، وعدتها حيضة ونصف وليست ثلاث حيضات، فهذه الأمور الأربعة يختلف فيها زواج المتعة عن الزواج الدائم<sup>(٨٣)</sup>.

والشيعة يقرون بطريقة أو بأخرى بذلك في حالتين:

١- أنهم لا يعدون الزوجة المتمتع بها من الزوجات الأربع التي لا يجوز الزواج بأكثر منهن، كما روي عن الإمام الصادق وغيره من علمائهم<sup>(٨٤)</sup>.

٢- أنهم لا يعدون الرجل المتمتع -الذي لم يتزوج إلا زواج المتعة- محصناً، حيث يفون الرجم عنه، ولا يوجبون عليه إلا الجلد<sup>(٨٥)</sup>.

وبعد هذه الجولة يرى الباحثان أن ما ذهب إليه السواد الأعظم من مفسري أهل السنة أولى بالقبول، فهو الذي يوافق اللغة أولاً، ويتماشى مع ما صح عن النبي -عليه الصلاة والسلام- من أحاديث، ويتوافق مع نظم الآية وسياقها، ويتلاءم مع حكم الزواج وأحكامه، ويمكن الرد على أدلة الشيعة ومن وافقهم بما يلي:

(١) إننا نتفق معهم على معنى الاستمتاع لغة، ولا نقره أنه صار في العرف والشرع مخصوصاً بزواج المتعة، بل هو محل خلاف، ولا يجوز الاستدلال بمحل الخلاف على الخلاف.

(٢) القراءة الشاذة ليست من القرآن إجماعاً، كما أنها مخالفة لرسم المصحف، والراجح عند العلماء هو أنها ليست بحجة ولا يصح الاعتماد عليها، ولا تنزل منزلة الخبر الذي ينقله آحاد الثقات<sup>(٨٦)</sup>.

(٣) إن الانتفاع بالعقد والاستمتاع به على وجهين، أحدهما قبل الدخول كأن يستمتع بالنظر إليها وملاطفتها ولمسها، والآخر يكون بالجماع والدخول، والآية التي في سورة البقرة ذكرت حكم الطلاق بعد العقد وقبل الدخول حيث أوجبت عليه نصف المهر المسمى، وهذه الآية أوجبت المهر كاملاً بالدخول، وهذا لا خلاف فيه.

أما حجتهم الرابعة وهي أن التأسيس أولى من التأكيد؛ فهذه القاعدة حسب الأعم والأغلب، وتركنا الأخذ بها للأحاديث الصحيحة الدالة على تحريم زواج المتعة، ولأن نظم الآية وسياقها يباين القول بالتأسيس، والله تعالى أعلم.

**ثالثاً: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ \* إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ \* وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ \* فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ \* وَأَبْصُرُهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ \* أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ \* فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْدَرِينَ \* وَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ \* وَأَبْصُرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾ [الصافات: ١٧١-١٧٩].**

اختلف المفسرون في الحكمة من تكرار (وتول عنهم حتى حين) و(أبصر فسوف يبصرون)، وقد ذهب جهاذة المفسرين إلى أن التكرار هنا جاء للتأكيد وليس للتأسيس، وذكروا التأسيس بصيغة التضعيف، ومن هؤلاء المفسرين الزمخشري وابن عطية وابن الجوزي والقرطبي وأبو حيان وأبو السعود والآلوسي<sup>(٨٧)</sup>، وقد عبّر أبو السعود عن ذلك قائلاً: "﴿وَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ \* وَأَبْصُرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾ تسليية لرسول الله ﷺ إثر تسليية، وتأكيد بعد تأكيد ... وقيل أريد بالأول عذاب الدنيا وبالثاني عذاب الآخرة"<sup>(٨٨)</sup>.

وقد اختلف المفسرون في المراد بالحين الأول أي نهاية الوقت الذي طُلب من النبي ﷺ أن يتولى عنهم خلاله على



أقوال خمسة؛ الأول: أنه مدة يسيرة وهي مدة الكف عن القتال، والثاني: أنه إلى يوم بدر، والثالث: إلى موتهم، والرابع: إلى يوم القيامة، والخامس: إلى يوم فتح مكة<sup>(٨٩)</sup>.

- والسؤال هنا ما الذي دعا هؤلاء المفسرين إلى الحكم بالتأكيد دون التأسيس؟ وما الحكمة من التأكيد؟
- بعد إمعان النظر في الآيات وجد الباحثان أن القول بالتأكيد في هذه الآيات أولى من القول بالتأسيس لأسباب:
- (١) سياق الآيات يقتضي أن نصر المرسلين وعلبة جند الله تعالى لأعدائهم كائن في الدنيا لا محالة، وأنه قد يكون بالحجة والبيان أو بالقهر والاستيلاء والنيل من الأعداء إما بقتلهم أو تشريدهم أو إجلائهم عن أوطانهم أو أسرهم أو نحو ذلك، وهذا إن تحقق فيهم جند الله تعالى بحق، وصيغة القصر والحصر في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ \* وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ تدل على الثبات والاستمرار وأنها من سنن الله تعالى في خلقه.
  - (٢) سياق السورة؛ حيث ذكر في السورة الكريمة النهاية الحسنة والنصر المؤزر في الدنيا لإبراهيم وموسى وهارون وإلياس ولوط -عليهم السلام- على من ناوهم وخالفهم، وجاءت هذه الآيات؛ لتطمئن الرسول ﷺ وتبشره بنصر الله له وتأكد له أن هذا كائن في الدنيا قبل الآخرة كما حدث مع الأنبياء السابقين عليهم السلام.
  - (٣) أن كلمة (سوف) جاءت للوعيد، ولم تأت للتسوية والتبديد، على خلاف أصلها اللغوي وحقيقتها، كما ذكر بعض المفسرين<sup>(٩٠)</sup>، وقُرِبُ العذاب الذي سيحل بالكفار مستلزمٌ لقرب ما يكون له عليه الصلاة والسلام من النصر والتمكين، فهو قرينة على عدم إرادة التبديد منه، كما أن التبديد ليس مناسباً لمقام الحبيب ﷺ.
  - (٤) أنه تعالى عبر عن ترتب نزول الوعيد بهم بفعل الإبصار للدلالة على أن ما تُوعَدُوا به واقع لا محالة، وأنه قريب، حتى إن الموعود بالنصر يتشوّف إلى حلوله، فكان ذلك كناية عن تحققه وقربه لأن تحديق البصر لا يكون إلا إلى شيء أشرف على الحلول<sup>(٩١)</sup>، ويفهم منه أنه كائن بالدنيا قبل الآخرة، قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١]، وقال تعالى: ﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ وَلَنُسَكِّنَنَّكُمْ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [إبراهيم: ١٣-١٤].
  - (٥) أن الحكمة من التأكيد التعجيل في إدخال المسرة على المؤمنين، ففعل الإبصار في الموضع الثاني جاء مطلقاً، حيث حذف منه المفعول (وأبصر فسوف يبصرون) بينما جاء في الموضع الأول مقيداً بالمفعول، (وأبصرهم فسوف يبصرون) وحذف المفعول به في الموضع الثاني يدل على أنه سوف يبصر ما لا يحيط به الوصف والبيان من صنوف المسرات، وهم سوف يبصرون ما لا يحيط به الذكر من أنواع المساءات<sup>(٩٢)</sup>، وكل هذا سيكون في الدنيا قبل الآخرة، والله أعلم.

## الخاتمة.

الحمد لله على توفيقه وإحسانه وصى الله على خير خلقه وصفوته من أنبيائه، ويعد: فقد يسر الله الانتهاء من البحث في هذه الجزئية الدقيقة من مسائل أصول التفسير وعلوم القرآن، ويعد الوقوف عند موقف المفسرين والأصوليين من قاعدة

- (التأسيس أولى من التأكيد) وبعض من التطبيقات التي تمت دراستها بشكل تحليلي خلص الباحثان إلى النتائج الآتية:
- (١) كان بعض المفسرين يرجح المعنى التفسيري ابتداءً عندما تكون فائدة التأسيس راجحة عنده؛ اعتماداً على القاعدة القائلة بأن التأسيس أولى من التأكيد.
  - (٢) اعتمد بعض المفسرين على القرينة في الترجيح ولم يكتفوا بالوقوف على القاعدة، إنما لا بدّ من قرائن تؤيد المعنى الراجح بحسب وجهة المفسر.
  - (٣) العمل بقاعدة التأسيس أولى من التوكيد لا يقف عند آيات الأحكام، بل يشمل آيات القصص وآيات دلائل القدرة وغيرها مما وقفت الدراسة عنده من التطبيقات القرآنية.
  - (٤) سياق الآيات القرآنية من أهم القرائن التي تعين المفسر على ترجيح المعنى التفسيري المستفاد من الآية الكريمة؛ بناءً على قاعدة التأسيس أولى من التأكيد.
  - (٥) دلالات اللغة من أهم القرائن التي استند إليها المفسرون في ترجيح المعنى التفسيري حينما تتعارض الأقوال؛ بناءً على فهم القاعدة وتطبيقها على الآية الكريمة.
  - (٦) رجح بعض المفسرين من المعاني ما لا يتفق وقاعدة التأسيس أولى من التأكيد لاعتبارات متعددة، منها أن القاعدة تحمل على الأعم الأغلب لا على الإطباق، وغير ذلك مما عرضت الدراسة له في ثناياها.
  - (٧) من القرائن التي استند عليها من خالف القاعدة من المفسرين ثبوت حديث صحيح أو سبب نزول صحيح يرجح معنى يخالف قاعدة تقديم التأسيس على التأكيد.
  - (٨) اعتمد بعض المفسرين على القراءات الشاذة في تقرير معنى يخالف قاعدة التأسيس أولى من التأكيد، وجعلها إحدى القرائن التي تبرر مخالفة القاعدة.

### الهوامش.

- (١) ابن منظور، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (ط٣)، ١٤١٤هـ، باب السين، فصل الالف، مادة (أسس) (٦/٦).
- (٢) ابن منظور، لسان العرب، باب الدال، فصل الالف، مادة (أكد) (٣/٧٤).
- (٣) ابن منظور، لسان العرب، باب الدال، فصل الواو، مادة (وكد) (٣/٤٦٦).
- (٤) شرح مختصر الروضة، تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، (ط١)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ٣٧٦/٢. السيوطي، جلال الدين بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، (ط١)، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، ص ١٣٥.
- (٥) الغزي، محمد أبو الحارث الغزي، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (ط٤)، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص ٣٢٩.
- (٦) عياض السلمي، أصول الفقه الذي لا يسعُ الفقيه جهلُهُ، دار التدمرية، الرياض، المملكة العربية السعودية، (ط١)، ١٤٢٦هـ/

- ٢٠٠٥م، ص ٤٤٢.
- (٧) الغزي، محمد أبو الحارث الغزي، **مُسُوَعَةُ الْقَوَاعِدُ الْفِقْهِيَّةُ**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (١)، ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٣م، ج ١، ص ٣١١.
- (٨) عياض السلمي، **أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله**، ص ٤٤٢.
- (٩) محمد الغزي، **موسوعة القواعد الفقهية**، ج ١، ص ٣١١.
- (١٠) الاسنوي، عبد الرحيم الإسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين (ت ٧٧٢هـ)، **التمهيد في تخريج الفروع على الأصول**، تحقيق: د. محمد هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١)، ١٤٠٠هـ، ص ١٦٧.
- (١١) ابو حيان، محمد بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ، ٦/٢٣٨.
- (١٢) الزمخشري، أبو القاسم (ت ٥٣٨هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، دار الكتاب العربي، بيروت، (٣)، ١٤٠٧هـ، ٤٤٤/٢.
- (١٣) السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق. ٤٣٧/٦. ابن عادل الحنبلي، سراج الدين (ت ٧٧٥هـ)، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١)، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ١١/١٢.
- (١٤) الزمخشري، **الكشاف**، ١/١٢٥.
- (١٥) الشوكاني، محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، **تفسير فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية**، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، (١)، ١٤١٤هـ، ٧٥/١.
- (١٦) رجع الباحثان إلى الكتب المطبوعة لقطرب والزجاج ولم يجدا هذه العبارة فيهما ولذلك قام الباحثان بتوثيقها من مصادر مختلفة اتفقت في نقل ذات العبارة. ينظر: السمعاني، أبو المظفر، منصور بن محمد السمعاني (ت ٤٨٩هـ)، **تفسير القرآن**، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن غنيم، دار الوطن، الرياض، السعودية، (١)، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. القرطبي، أبو عبد الله محمد القرطبي (ت ٦٧١هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الثانية، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، ١/١٠٥. ابن عاشور، محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ)، **تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد**، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤هـ، ١/١٧٢.
- (١٧) أبو عبيدة، معمر بن المثني (ت ٢٠٩هـ)، **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ، ٢١/٢٢.
- (١٨) الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: الدكتور عبد الله التركي، دار هجر، (١)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ١/١٣٢.
- (١٩) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ١/١٧٢.
- (٢٠) الآمدي، أبو الحسن علي بن أبي علي الثعلبي (ت ٦٣١هـ)، **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ٢١٧/١.
- (٢١) ينظر: الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، ٢١٧/١، بتصرف.

- (٢٢) الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ١٨٥/٢.
- (٢٣) الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ٢٤٣/٣.
- (٢٤) القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس المالكي (ت ٦٨٤هـ)، شرح تنقيح الفصول، تحقيق: طه سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، (ط١)، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، ص ١١٢، باختصار.
- (٢٥) القرافي، شرح تنقيح الفصول، ص ١١٣، بتصرف يسير
- (٢٦) ينظر: فضل عباس، لمسات ولطائف من الإعجاز البياني للقرآن الكريم، دار النفائس، الأردن، (ط١)، ٢٠١٦، ٣٤٩-٣٥٦.
- (٢٧) الإسنوي، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، ص ١٦٧.
- (٢٨) الطبري، جامع البيان، ٢٠٠/١٩. الزجاج، إبراهيم بن السري أبو إسحاق (ت ٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، (ط١)، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ٤/٤٨. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٠هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: محمد النمر وآخرون، دار طيبة، (ط٤)، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ٣/٤٢٢.
- الرازي، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، قدم له خليل الميس، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣/١٤١٤، ٢٤/٤٠٢.
- (٢٩) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي الجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، (د.ت)، ٩٧٤/٢. البحر المحيط لأبي حيان، ٥٦/٨. الألويسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الألويسي (ت ١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤١٥هـ، ٩/٣٨٠. التحرير والتنوير، ١٨/٢٥٩.
- (٣٠) الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ)، التفسير البسيط، أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (ط١)، ١٤٣٠هـ، ٦/٢٩٣.
- (٣١) النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد (ت ٧١٠هـ)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، حققه يوسف بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، (ط١)، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ١/٣٢٧.
- (٣٢) النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد (ت ٨٥٠هـ)، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤١٦هـ، ٢/٣٤٣.
- (٣٣) البحر المحيط لأبي حيان، ٣/٥٠١.
- (٣٤) أبو السعود، محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢هـ)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠/٢. الانتصاف فيما تضمنه الكشاف لابن المنير السكندري ١/٤٦٤، القاسمي، محمد جمال الدين (ت ١٣٣٢هـ)، محاسن التأويل، تحقيق: محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤١٨هـ، ٣/٩. محمد رشيد رضا، تفسير القرآن العظيم المعروف بتفسير المنار، تعليق وتصحيح مصطفى رباب، دار إحياء التراث العربي، (ط١) ٢٠٠٢، ٤/٢٨١، التحرير والتنوير لابن عاشور ٤/٢٢٠، أبو زهرة، محمد بن أحمد (ت ١٣٩٤هـ)، زهرة التفاسير، دار الفكر العربي، ٣/١٥٧٦.
- (٣٥) السائيس، محمد علي، تفسير آيات الأحكام، تحقيق: ناجي سويدان، المكتبة العصرية، ٢٠٠٢م، ١/٢٠١٦.

- (٣٦) الطبري، جامع البيان، ٢٦٢/٩-٢٦٤
- (٣٧) الغرناطي، أبو القاسم محمد بن أحمد ابن جزى الكلبي (ت ٧٤١هـ)، التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق: د عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، (ط١)، ١٤١٦ هـ، ٢١١/١.
- (٣٨) الطبري، جامع البيان، ٢٥٩/٩. والحديث أخرجه الإمام البخاري في الصحيح كتاب الشركة، باب شركة اليتيم وأهل الميراث، حديث رقم ٢٤٩٤، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه كتاب التفسير حديث رقم ٣٠١٨.
- (٣٩) ينظر جامع البيان للإمام الطبري ٢٥٩-٩/٢٥٣. تفسير القرآن العظيم للإمام الطبراني ٦٦/٢. ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، ١١٥/٢.
- (٤٠) ينظر تفسير لطائف الإشارات للقشيري، ٣٦٨/١.
- (٤١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا التاب الكريم، ٢٣٨/٢.
- (٤٢) ينظر الأقوال وأصحابها في: السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد (ت ٣٧٣هـ)، بحر العلوم، ٦٣/١. البسيط للواحدى ٤١/٣، الثعلبي، أحمد بن محمد أبو اسحاق (ت ٤٢٧هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (ط١) ١٤٢٢، هـ/٢٠٠٢م، ٢٦٢/١. أبو حيان، البحر المحيط، ٤١٥/١
- (٤٣) السمرقندي، بحر العلوم، ٦٣/١. الزمخشري، الكشاف، ١٥٢/١. أبو حيان، البحر المحيط، ٤١٥/١.
- (٤٤) الراغب الأصفهاني، جامع التفاسير، تحقيق د. محمد بسيوني وآخرون، كلية الآداب، جامعة طنطا، (ط١)، ١٩٩٩، ٢٢٨/١.
- (٤٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٥٤/١.
- (٤٦) فتح القدير للشوكاني ١١٦/١.
- (٤٧) الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت ٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، (ط١)، ١٤١٢ هـ، ص ٨٧٢.
- (٤٨) السمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦ هـ)، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، تحقيق: محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، (ط١)، ١٤١٧ هـ/١٩٩٦م، ٣٩٢/١، فتح القدير للشوكاني، ٥٩/٣.
- (٤٩) عمدة الحفاظ، ٢٩٢/١.
- (٥٠) البسيط للواحدى، ٢١٩/١٢.
- (٥١) الثعلبي، ٢٤٨/٥.
- (٥٢) لسان العرب لابن منظور، باب الضاد، فصل الحاء، باختصار ١٣٤/٧.
- (٥٣) الشهاب الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد (ت ١٠٦٩ هـ)، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المُسنَّاة: عناية القاضى وكفاية الراضى على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت، ٢٠٢/٥.
- (٥٤) فتح القدير للشوكاني، ٥٩/٣.
- (٥٥) جامع البيان للطبري، ١٨٩/٤.
- (٥٦) مفاتيح الغيب للرازي، ١٩٧/٥.

- (٥٧) ينظر: تفسير المنار لمحمد رشيد رضا ١٩٨/٢-١٩٩-١٩٩
- (٥٨) ينظر: سيبويه، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط٣)، ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨م، ٤/٢٣٣. ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد حمد الله، دار الفكر، دمشق، السادسة، ١٩٨٥، ص ١٧٦ - ١٧٨. لسان العرب لابن منظور، باب الناء، فصل الحاء، مادة حيث، ١٤٠ / ٢
- (٥٩) البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق: محمد الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، (ط١)، ١٤٢٢هـ، كتاب التفسير، باب (ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس) ٢٧/٦، حديث رقم ٤٥٢٠. مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، تحقيق: محمد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب الحج، باب الوقوف بعرفة وقوله (ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس) ٨٩٣/٢، حديث رقم ١٢١٩.
- (٦٠) روح المعاني للآلوسي ٦٦١/٢.
- (٦١) ابن العربي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر (ت ٥٤٣هـ)، أحكام القرآن، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ط٣)، ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٣م، ١/١٩٦.
- (٦٢) أحكام القرآن لابن العربي ١٩٦/١.
- (٦٣) جامع البيان للطبري ١٩١/٤.
- (٦٤) التحرير والتنوير ٢/٢٤٤، وممن ذكر ذلك أو قريبا منه: الكيا الهراسي، علي بن محمد بن علي الطبري (ت ٥٠٤هـ)، أحكام القرآن، تحقيق: موسى علي وعزة عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية، ١٤٠٥ هـ، ١/١١٥. زاد المسير لابن الجوزي ١/١٦٧، السمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ٣٣٥/٢.
- (٦٥) ذكر ذلك من المفسرين ابن الجوزي في زاد المسير ١/٣٩٢. والرازي في مفاتيح الغيب ٢/٤١. وومن روي عنه هذا القول عبدالله بن عباس وعمران بن الحصين رضي الله عنهما. وينظر كذلك إلى القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ١٢٩/٥-١٣٣.
- (٦٦) ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت ٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي سلامة، دار طيبة، الثانية ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ٢/٢٨٥.
- (٦٧) التفسير البسيط للواحي ٦/٤٤١.
- (٦٨) أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي ٢/٦٩.
- (٦٩) أحكام القرآن لابن العربي ١/٥٠٠.
- (٧٠) محمد البلاغي، آلاء الرحمن في تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تواريخ، ٨٨/٢. محمد مغنية، التفسير الكاشف، نشر مركز تحقيقات كمبيوتر علوم إسلامي، إيران، ١٣٨٧ هـ، ٢/٢٩٩.
- (٧١) مجمع البيان للطبرسي ٣/٥١.

- (٧٢) الميزان في تفسير القرآن للطباطبائي ٢٨٠/٤.
- (٧٣) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٥٨٩/٣، عبد العال مكرم وأحمد مختار، معجم القراءات القرآنية، نشر جامعة الكويت، (١ ط) ١٩٨٨م، ١٢٤/٢.
- (٧٤) مجمع البيان للطبرسي ٥١/٣.
- (٧٥) الميزان في تفسير القرآن للطباطبائي ٢٨١/٤.
- (٧٦) الأزهرى، محمد بن أحمد بن الهروي (ت ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١ ط)، ٢٠٠١م، ١٧٣/٢ باب (متع).
- (٧٧) ينظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٩/٩-١٨٢، باب نكاح المتعة.
- (٧٨) صحيح مسلم ١٠٢٢/٢، حديث رقم ١٤٠٤، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة.
- (٧٩) صحيح مسلم ١٠٢٣/٢، حديث رقم ١٤٠٥، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة.
- (٨٠) صحيح مسلم ١٠٢٤/٢، حديث رقم ١٤٠٦، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة.
- (٨١) صحيح مسلم ١٠٢٤/٢، حديث رقم ١٤٠٦، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة.
- (٨٢) ابن فارس، أحمد بن فارس الرازي، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩، ٨١/٣.
- (٨٣) ينظر هذه الأحكام في كتاب من لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق ٤٦٢/٣-٤٦٤، لأبي جعفر محمد بن علي القمي المتوفى سنة ٣٨١ صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري الجزء الثالث الثانية ١٣٦٣ - ش / ١٤٠٤ - ق منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.
- (٨٤) ينظر الكليني، الكافي، تحقيق محمد مغنية، فهرست وتصحيح الدكتور يوسف البقاعي، دار الأضواء، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ٤٣/٢ تحقيق محمد مغنية، فهرست وتصحيح الدكتور يوسف البقاعي، دار الأضواء بيروت- لبنان ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، الطوسي، محمد بن الحسن، النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٣، ص ٤٩٢.
- (٨٥) ينظر الحلبي، نجم الدين جعفر بن الحسن الحلبي، المختصر النافع في فقه الإمامية، دار الأضواء، بيروت، لبنان، (٣ ط) ١٩٨٥، ص ٢٩٢.
- (٨٦) ينظر الجويني، عبد الملك بن عبد الله أبو المعالي (ت ٤٧٨هـ)، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، (١ ط) ١٤١٨ هـ/١٩٩٧م، ٢٥٧/١.
- (٨٧) الكشاف ٧٠/٤، ابن عطية الأندلسي، عبد الحق بن غالب بن عطية (ت ٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، (١ ط) - ١٤٢٢ هـ، ٤٩٠/٤. ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، (١ ط)، ١٤٢٢هـ، ص ١١٩٩، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ١٤٠/١٥ البحر المحيط لأبي حيان ١٣١/٩، إرشاد العقل السليم لأبي السعود ٢١١/٧، روح المعاني للآلوسي ٢٠٩/٢٣.
- (٨٨) إرشاد العقل السليم لأبي السعود ٢١١/٧.

- (٨٩) ذكر الأقوال الأربعة الأولى أبو حيان في البحر المحيط ١٣١/٩، بينما ذكر الألويسي الأقوال الخمسة ٢٠٧/٢٣-٢٠٨
- (٩٠) حاشية الشهاب على البيضاوي ٢٩١/٧، روح المعاني للألويسي ٢٠٧/٢٣
- (٩١) روح المعاني للألويسي ٢٠٧/٢٣
- (٩٢) البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر (ت ٦٨٥هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (ط١) - ١٤١٨ هـ، ٢١/٥.
- Lesan Al-Arab, Ibn Manthour, Jamal Addin Ibn Manthour Al-Ansari, Dar Sader, Beirut, Bab Assin Fasl Alalef, 1414.
  - Lesan Al-Arab, Ibn Manthour, Jamal Addin Ibn Manthour Al-Ansari, Dar Sader, Beirut, Bab Addal Fasl Alalef, 1414.
  - Lesan Al-Arab, Ibn Manthour, Jamal Addin Ibn Manthour Al-Ansari, Dar Sader, Beirut, Bab Assin Fasl Alwaw, 1414.
  - Sharh Mukhtasar Arrawda, Investigated by Abdullah Atturki, Al-Resala Institution, First Copy, 1987.
  - Al-Ashbah Wa Annathaer, Assyouti, Jalal Addin Bin Abi Bakr, Dar Alkutub Alelmiyya, 1990.
  - Al-Wajeez Fi Idah Qawaed Alfiqh Alkulliyya, Alghazi, Mohammad Abu AQLhareth, Al-resala Institution, Beirut, 1996.
  - Osul Alfiqh Allthi La Yasaa Alfaqeeh Jahluh, Ayyad Assalmi, Dar Attadmoriyya, Riyadh, 2005.
  - Mawsouet Alqawaed Alfiqhiyya, Alghazi, Mohammad Abu Alhareth, Alresala Institution, Beirut, 2003.
  - Attamheed Fi Takhreej Alforou' Ala Osoul, Assanawi, Abdul Raheem Ashafee, Alresala Institution, Beirut, 1400.
  - Albahr Almuheet Fi Attafseer, Abu Hayyan, Mohammad bin Hayyan, Investigated by Sidqi Jameel, Dar Alfekr, Beirut, 1420.
  - Alkashaf an Haqaeq Ghawamed Attanzeel, Azzamakhshari, Dar Al-ketab Alarabi, Beirut, 1407.
  - Addur Almasoun Fi Oloum Alketab Almaknoun, Assamin Alhalabi, Alabbas Shehab Addin, Investigated by Pro, Ahmad Alkharrat, Dar Alqalam, Damascus.
  - Alleblab Fi Oloum Alketab, Ibn Adel Alhanbali, Seraj Addin, Investigated by Ali Moawad and Adel Abdul Mawjood, Dar Alketab Alelmiyya, Beirut, 1998.
  - Tafseer Fath Alqadeer Aljame' Bayna Fanni Arriwaya Wa Deraya, Mohammad Bin Ali Ashoukani, Dar Ibn Katheer, Damascus, 1414.
  - Tafseer Alquran, Assamaani, Abu Almuthaffar, Investigated Yaser Bin Ibraheem and Ghaneem Bin Ghaneem, Dar AlWatan, Riyadh, 1997.
  - Aljame' Le Ahkam Al-Quran, Alqurtobi, Investigated by Ahmad Albardoni and Ibraheem Itfash, Dar Alkutub Almasriyya, Cairo, 1964.



- Tahreer Almaana Assadeed wa Tanweer Alaql Aljadeed Min Tafseer Alketab Almajeed, Ibn Ashour, Mohammad Attaher Bin Ashour Attounesi, Addar Attunissiyya Linasher, Tunis, 1984.
- Majaz Alquraan, Abu Obayda, Mummar Bin Almithana, AlKhanji Library, Cairo, 1381.
- Jame' Albayan an Taweel Ay Alquraan, Attabari, Mohammad Bin Jareer, Investigated by Pro, Abdullah Atturki, Dar Hajr, 2001.
- Al-Ehkam Fi Osoul Al-Ahkam, Al-Amadi, Abu Alhassan Ali Bin Abi Ali Athaalabi, Investigated by Abdul Razzaq Afifi, Beirut.
- Sharh Tanqeeh AlFosoul, Shehab Addin Ahmad Bin Idris, Alqarafi, Investigated by Taha Saad, 1973.
- Lamsat Wa Lataef Min Alejaz Albayani Lil Quraan AlKareem, Fadl Abbas, Dar Annafaes, Jordan, 2016.
- Maani Alquran Wa Irabuh, Azzujaj, Ibraheem Bin Assuri, Investigated by Abdul Jaleel Ashelbi, Alam Alkutub, Beirut, 1988.
- Maalem Attanzeel Fi Tafseer Al-Quraan, AlBaghawi, Investigated by Mohammad Annamer and others, Dar Tayba, 1997.
- Mafateeh Alghayb Aw Attafseer Alkabeer, Arrazi, Dar Alfekr, Beirut, 1993.
- Attebyan Fi Iraab Alquraan, AlOkburi, Investigated by Ali Albajawi, Issa Albabi Alhalabi Publish.
- Rouh Almaani Fi Tafseer AlQuraan Alatheem Wa Assaba Almathani, Shehab Addin Alalousi, Investigated by Ali Atiyya, Dar Alkutub Alelmiyya, Beirut, 1415.
- Attafseer Albaset, Abu Alhasan Alwahedi, Alemam Mohammad Bin Saud Aleslamiyya, 1430.
- Madarek Attanzeel Wa Haqaeq Attaweel, Abu Albarakat Abdullah Bin Ahmad Annasfi, Investigated by Yousuf Bdawi, Dal Alkalam Attayeb, Beirut, 1998.
- Gharaeb Alquran wa Raghaeb Alfurqan, Nitham Addin Alhassan Bin Mohammad Annesabouri, Investigated by Zakariyya Omeirat, Dar Alkutub Alelmiyya, Beirut, 1416.
- Irshad Alaql Assaleem Ela Mazaya Alketab Alkareem, Mohammad Bin Mustafa Abu Saud, Dar Ihyaa Atturath, Beirut.
- Alentesaf Fima Tadamanahu Alkashaf, Ibn Almuneer Assakandari.
- Mahasen Attaweel, Mohammad Jamal Addin Alqasemi, Investigated by Mohammad Oyoum assoud, Dar Alkutub Alelmiyya, Beirut, 1418.
- Tafseer Alquran Alatheem Almaarouf be Tafseer Almanar, Mohammad Rasheed Reda, Dar Ihyaa Aturath Alarabi, 2002.
- Zahret Attafaseer, Mohammad Bin Ahmad Abu Zahra, Dar Alfekr Alarabi.
- Tafseer Ayat Alahkam, Mohammad Ali Assayes, Investigated by Naji Sweidan, Almaktaba Alasriyya, 2002.
- Attasheel Le Oloum Attanzeel, Abu Alqasem Mohammad Bin Ahmad Algharnati, Investigated by Pro Abdullah Alkhaldi, Dar Alarqam Bin Abi Alarqam, Beirut, 1416.

- Bahr Aloloum, Abu Allaith Nasr Bin Mohammad Assamarqandi.
- Alkashf wa Albayan An Tafseer Alquraan, Ahmad Bin Mohammad Abu Ishaq Athaalabi, Investigated by Abi Mohammad Bin Ashour, Dar Ihyaa Aturath Alarabi, Beirut,2002.
- Bahr Aloloum, Assamarqandi. Alkashaf, Azamakhshari. Albahr Almuheet, Abu Hayyan.
- Jame' Attafaseer, Arragheb Alasfahani, Investigated by Pro. Mohammad Basyouni and others, Literature College, 1999.
- Almufadrat Fi Ghareeb Alquraan, Abu Alqasem Alhuseein Bin Mohammad Arragheb Alasfahani, Investigated by Safwan Adawoodi, Dar Alqalam, Dimascusm Beirut, 1412.
- Omdat Alhoffath Fi Tafseer Ashraf Alalfath, Shehab Addin Ahmad Bin Yousuf Assamin Alhalabi, Investigated by Oyouun Assoud, Dar Alkutub Alelmiyya, 1996.
- Lesan Alarab, Ibn Manthour, Bab Addad, Fasl Alhaa,7/134.
- Hasheyet Ashehab Ala Tafseer Albaydawi, Shehab Addin Ahmad Bin Mohammad Ashehab Alkhafaji, Called as Enayet Alqadi Wa Kefayet Arradi Ala Tafseer Albaydawi, Dar Sader, Beirut. 5/202
- Tafseer Almanar, Mohammad Rasheed Reda, 2/198-199
- Alketab, AmrBin Othman Saybaweeh, Investigated by Abdul Salam Haroun, Alkhanji Library, Cairo,1988, 4/233.
- Mughni Allabeeb An Kutub Alareeb, Abdullah Ibn Yousuf Ibn Hesham, Investigated by Pro, Mazen ALmubarak, Dar Alfekr, Damascus, 1985, 167-178.
- Lesan Alarab, Ibn Manthour, Bab Althaa, Fasl Alhaa, 2/140
- Aljamee Almusnad Assaheeh Almkhtasar Min Omour Rasoul Allah Wa Sonanuho Wa Ayyamoh, Albukhari, IKnvestigated by Mohammad Annaser, Dar Tawq Annajat, 1422.
- Almusnad Assaheeh Almkhtasar Be Naql Aladl An Aladl Ela Rasoul Allah, Annesabouri, Investigated by Mohammad Abdul Baqi, Dar Ihyaa Aturath Alarabi, Beirut, 2/893
- Rouh Almaani, Alalousi.
- Ahkam Alquran, Alqadi Mohammad Bin Abdullah Abu Bakr Ibn Alarabi, Dar Alkutub Alelmiyya, Beirut, 2003.
- Ahkam Alquran, Ali Bin Mohammad Bin Ali Attabari Alharasi, Dar Alkutub Alelmiyya, Beirut, 1405, 1/115
- Addur Almasoun Fi Oloum Alketab Almaknoon, Shehab Addin Ahmad Bin Yousuf Assamin Alhalabi, Investigated by Pro, Ahmad Alkharrat, Dar Alqalam, Damascus, 2/335
- Tafseer Alquran Alatheem, Ismail Bin Omar Bin Katheer Alqurashi Ibn Katheer, Investigated by Sami Salama, Dar Tayba, 1999,2/285
- Attafseer Albaseet, Alwahedi,6/441
- Anwar Attanzeel Wa Asrar Attaweel, Albaydawi, 2/69

- Ahkam Alquran, Ibn Arabi, 1/500
- Alaa Arrahman Fi Tafseer Alquran, Mohammad Albalaghi, Dar Ihyaa Atturath Alarabi, Beirut,2/88
- Attafseer Alkashef, Mohammad Mughaniyya, Iran,1387,2/299
- Mujamma Albayan, Attabarsi,3/51
- Almeezan Fi Tafseer Alquran, Attabatbaee,4/280
- Albahr Almuheet, Abi Hayyan Alandalusi, 3/589
- Mujam Alqeraat Alquraniyya, Abdul Aal Mukram and Ahmad Mukhtar, Kuwait University, 1988,2/124
- Mujamaa Albayan, Attabarsi,3/51
- Almeezan Fi Tafseer Alquran, Attabatbaee,4/281
- Tahtheeb Allugha, Mohammad Bin Ahmad Alharwi Alazhari, Investigated by Mohammad Moreeb, Dar Ihyaa Aturath, Beirut,2001,2/173.
- Saheeh Muslem, 2/1022
- Saheeh Muslem, 2/1023
- Saheeh Muslem, 2/1024
- Mujam Maqayees Allugha, Ahmad Bin Fares Arrazi Ibn Fares, Investigated by Abdul Salam Haroun, Dar Alfekr, Beirut, 1979,3/81
- Alkaleeni, Alkafi, Investigated by Mohammad Mughaniyya, Dar Aladwaa, Beirut,1992,2/43
- Annihaya Fi Mojarrad Alfihq Wa Alfatawa, Mohammad Bin Alhasan Attousi, Dar Alketab Alarabi, Beirut, 1963, 492.
- Almkhtasar Annafe' Fi Fiqh Alemameyya, Najm Addin Jaafar Bin Alhasan Alhalee, Dar Aladwaa, Beirut, 1985, 292.
- Alburhan Fi Osoul Alfihq, Abdul Malek Bin Abdullah Abu Almaali Aljwaini, Investigated by Salah Aweeda, Dar Alkutub Alelmiyya, Beirut, 1997,1/257
- Almoharer Alwajeez Fi Tafseer Alketab Alazeez, Abdul Haq Bin Ghaleb Bin Atiyya Alandalusi, Investigated by Abdul Salam Mohammad, Dar Alkutub Alelmiyya, Beirut, 1422,4/490
- Zad Almaseer Fi Elm Attafseer, Jamal Addin Abu Alfaraj Abdul Rahman Bin Ali Ibn Aljawzi, Investigated by Abdul Razzaq Almaahdi, Dar Alketab Alarabi, Beirut,1422
- Irshad Alaql Assaleem, Abi Saud,7/211
- Rouh Almaani,Alalousi,23/209
- Anwar Attanzeel Wa Asrar Attaweel, Naser Addin Abu Saeed Abdullah Bin Omar Albaydawi, Investigated by Mohammad Almarashli, Dar Ihyaa Aturath Alarabi, Beirut, 1418,5/21.